Tikrit University Journal For Rights Year (7) Vol (7) NO (2) Part (2) (2022) 104-136

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية الحقوق
College of Rights

International intervention in the failed state

Dr. Waleed Ahmed Suleiman al-Jarjari
Technical College of Management, Northern Technical University, Nineveh, Iraq
Waleed_ahmed@ntu.edu.iq

Article info.

Article history:
- Received 20 Oct 2021
- Accepted 15 Nov 2021
- Available online 1 Dec 2022

Keywords:
- Intervention.
- state failure.
- non-international armed conflicts.
- humanitarian security.
- fragile state.

Abstract: The state is one of the distinctive features of our modern era and the life of the peoples at the present time, the more strong and able to face problems and meet the needs of the people be a successful state and vice versa, and sometimes the life of the state goes through multiple stages between strength, weakness, victory and refraction, and between these stages there are features that characterize the character of this state, which must resort to quick solutions to the face of its decline towards failure and collapse in maintaining its entity.

The so-called state failure has emerged at the legal and political level to study this state-wide situation, which is often accompanied by civil war and human rights violations; and solutions to address them, to the extent of military intervention in the state with the aim of saving its population and addressing the shortcomings of the state.

© 2022 TUJR, College of Right, Tikrit University

التدخل الدولي في الدولة الفاشلة

د. وليد أحمد سليمان الجرجري
الكلية التقنية الادارية، الجامعة التقنية الشمالية، الموصل، العراق
Waleed_ahmed@ntu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٢٠ / تشرين الاول / ٢٠٢١
- القبول : ١٥ / تشرين الثاني / ٢٠٢١
- النشر المباشر : ١/ كانون الأول /٢٠٢٢

الكلمات المفتاحية :
- التدخل.
- فشل الدولة.
- النزاعات المسلحة غير الدولية.
- الامن الإنساني.
- الدولة الهشة.

الخلاصة: تعد الدولة احدى السمات المميزة لعصرنا الحديث ومحور حياة الشعوب في الوقت الحاضر، فكلما كانت هذه الدولة قوية وقادرة على مواجهة المشكلات وتلبية احتياجات الشعب تكون دولة ناجحة والعكس صحيح، واحيانا تمر حياة الدولة بمراحل متعددة ما بين قوة وضعف ونصر وانكسار، وبين هذه المراحل توجد سمات تميز طابعها التي يجب عليها ان تلجأ الى الحلول السريعة لمواجهة انحدارها نحو الفشل والانهيار للحفاظ على كيانها.

لذ ظهر ما يسمى بمصطلح الدولة الفاشلة على الصعيد القانوني والسياسي لتشخيص حالة الفشل التي تمر بها الدولة؛ والتي يصاحبها في الكثير من الاحيان وقوع الحرب الاهلية وانتهاكات حقوق الانسان؛ وايجاد الحلول لمعالجتها، وصولا الى حد التدخل العسكري بهدف انقاذ سكانها وإصلاح مكامن الخلل؛ ويهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على مفهوم الدولة الفاشلة واهم ميزاتها والمؤشرات التي يمكن بموجبها قياس حالات الفشل وبيان مدى شرعية التدخل في هكذا دول وموقف القانون والفقه الدولي من هكذا تدخلات.

© ٢٠٢٢، كلية الحقوق، جامعة تكريت

المقدمة :

شكلت ظاهرة فشل الدولة احدى السمات البارزة في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ ساهمت عوامل متنوعة في وقوع دول عدة في مستنقع الحروب الاهلية وتخلف التنمية وتهديد وحدة الدولة السياسية والجغرافية؛ وقد القت هذه الظاهرة بأثارها على المحيط الاقليمي والدولي في الوقت نفسه مما دعى الدول والمنظمات الدولية الى ان تلحظ ان انحدار الدولة واتجاهها نحو الفشل اصبح احدى العوامل المؤثرة في السلم والأمن الدوليين.

مما ادى الى ظهور فكرة التدخل الدولي في هذه الدول بهدف مساعدتها على العودة الى محيطها الاقليمي والدولي، وتلافي العوامل المسببة التي ادت الى فشلها ومعالجتها بصورة تجعلها فاعلة وقادرة على الايفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية.

أهمية البحث :

تنطلق دراستنا لهذا الموضوع من اهمية موضوعية تتعلق بأن الدول الفاشلة اصبحت تؤثر وتتأثر بتطور قواعد القانون الدولي، خصوصا ما يتعلق منها بمفاهيم التدخل وفقدان السيادة، فضلاً عن ان هذه الدول تشهد انتهاكات واسعة لحقوق الانسان تثير الرأي العام الدولي، وتدفع بمطالبة المجتمع الدولي الى ضرورة التدخل فيها.

إشكالية البحث:

تنطلق مشكلة البحث من فرضية رئيسة هي : هل يجوز استخدام التدخل الدولي في الدولة الفاشلة؟ وتتفرع عنه التساؤلات الآتية: هل ان سيادة مؤشرات فشل الدولة يكون مدعاة للتدخل الدولي، الآمر الذي يقوض من استقلالية ومكانة هذه الدولة، ومن ثم يجعلها في اطار التبعية الى حد غياب الشخصية القانونية الاستقلالية لها؛ وهذا مدخل لإثارة جملة اشكاليات منها ما يخص انتقاص قيمتها المعنوية وآخر يجسد حالات الضعف في هياكلها البنيوية، مما سيجعلها عرضة للتدخلات الاقليمية والدولية، وانتهاك سيادتها؛ عليه تبلورت مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الاتي: الى اي مدى تتوافر فرص التدخل الدولي في الدولة الفاشلة وعلى النحو الذي يفقدها قيمتها ويجعلها موضع هشاشة في ميزان القوى الدولية؟

منهجية البحث :

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي القائم على تحليل ما تضمنته الوثائق الدولية التي تناولت موضوع الدولة الفاشلة وكيفية التدخل فيها؛ فضلاً عن الاستعانة بالآراء الفقهية الدولية فيما يتعلق بهذا الموضوع.

خطة البحث :

تم تقسيم البحث على مبحثين يتناول: **الأول:** مفهوم الدولة الفاشلة في القانون الدولي، **والثاني:** يبين التدخل الدولي في الدولة الفاشلة.

المبحث الأول

مفهوم الدولة الفاشلة في القانون الدولي

مازال مصطلح الدولة الفاشلة، مصطلحاً مطاطياً هلامياً، وليس هناك تعريفاً جامعاً مانعاً لتحديد هذا المفهوم لعدم الاتفاق على تعريف شامل ودقيق يحدد هذه الظاهرة في المجتمع الدولي؛ وما يترتب عليه من آثار وما تتميز به هذه الدولة من سمات تميزها عن غيرها من الدول في هذا المجتمع، وفي هذا المبحث سنتطرق الى بيان تعريف الدولة الفاشلة وأهم السمات التي تميزها واسباب الانحدار نحو الفشل وماهي مؤشرات تحديد هذا الفشل وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول / تعريف الدولة الفاشلة

تعد الدولة الوطنية الحديثة بأشكالها وعناصرها ومقوماتها مؤسسة اجتماعية نشأت عبر تطور تاريخي طويل وصولا الى ظهورها بالشكل الحديث كمؤسسة سياسية تمارس السيادة على شعب معين عن طريق منظومة سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية منظمة للعلاقة بينها وبين الشعب[١]؛ إذ ان الدولة الحديثة تتكون من شعب واقليم محدد ومنظومة سياسية تمارس السيادة وتكسب اعتراف المجتمع الدولي، ومتى ما تعرضت احدى هذه العناصر الى الضعف او القيود فانها تؤثر على قدرة النظام السياسي في ممارسة السيادة بسبب ضعف النظام الاداري والمؤسساتي مما يترتب عليه اتجاه الدولة نحو الفشل[٢].

وفيما يخص تعريف وتحديد الدولة الفاشلة على الصعيد الدولي؛ فقد اختلف الفقه الدولي حول كيفية ظهور هذا المصطلح؛ إذ يرجح ظهوره الى ما يسمى باتفاق واشنطن الذي اسسه " جون وليامسون" عام ١٩٨٩، باعتباره اول من اشار الى هشاشة الدولة واقترح الحلول الملائمة لها[٣]؛ بينما يرجح البعض ظهور هذا المصطلح يعود الى اوائل التسعينات من القرن العشرين في خطاب مندوبة الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الأمن الدولي في سياق الحديث عن الجهود الدولية التي بذلت في حينها لمساعدة الصومال؛ ومن ثم قام كل من (جيرالد هيلز، وستيفن راتنر) بترويج هذا المفهوم على الصعيد الدولي

---

(١) موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية، ترجمة جورج سعد، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢، ص١٧.

(٢) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الامام ، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧، ص١٧٠.

(٣) حمدي عبد الرحمن، الدولة الهشة، التحول الديمقراطي في افريقيا، مجلة الديمقراطية، العدد ٥٦٠، ٢٠١٤، ص ٦٣.

عام ١٩٩٣[١]. ثم تلاهما (وليام زارتمان) في دراسته عن الدولة المنهارة عام١٩٩٥[٢]؛ ثم بدأ الفقه الدولي يأخذ المفهوم بصورة اكثر تحقيقاً ودراسة خصوصاً بعد احداث سبتمبر عام ٢٠٠١[٣].

ولم يختلف الفقه الدولي حول تعريف الدولة الفاشلة فحسب، بل انه اختلف في تحديد المصطلحات التي تعبر عن هذه الحالة نفسها، اذا اتجه هذا الفقه الى اطلاق تسميات عدة عليها ومن وجهات نظر مختلفة [٤]، إذ عرفها نعوم تشومسكي بانها: "الدولة التي تعد مصدر تهديد لأمن الولايات المتحدة الامريكية مثل العراق او في حاجة لتدخل غربي امريكي لإنقاذ شعبها مثل هاييتي او ليبيا" [٥]؛ بينما عرفها جون مكورميك: بانها "دولة من دون حكومة او بحكومة ضعيفة الى درجة انها لا تقوى على توفير احتياجات المواطنين الاساسية وتتصف باقتصاد منهار او على حافة الانهيار"[٦].

وعرفها كل من هيرمان وراتنر بانها: "الدولة التي لا تستطيع ان تؤدي دوراً ككيان مستقل مثل هاييتي ويوغسلافيا السابقة والسودان وكمبوديا وليبريا" [٧]، وعرفها روبرت روتبيرج بانها: " الدولة التي تتصف بالصفات التالية وجود عنف داخلي عدم قدرة الدولة على تقديم السلع الاساسية للمواطنين(الامن والخدمات الاجتماعية والاقتصادية.... وغيرها) فقدان الحكومة لمصداقيتها تصبح شرعية الدولة في قلوب وعقول المواطنين موضع شك ووضعها يصبح غير شرعي"[٨].

---

(1) Gerald Hellman, Steven Ratner, Saving Failed States, Foreign Policy, winter 1992-1993, pp. 3-20.

(٢) William Zartman, Collapsed State, The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority, Lynne Rienner Publishers, Colorado,1995,p15.

(3) Wiheln Heitmeyer, Historical and International Perspectives on Violence in Modern Societies, Business media spring science, USA, 2011,p28.

(٤) وصفت الدولة الفاشلة بمسميات عدة من بينها (الدولة الرخوة، الدولة المنهارة، الدولة الهشة، الدولة الضعيفة) وهذه المصطلحات جميعها تعبر عن طبيعة اتجاه الدولة نحو الفشل بمرور الزمن وتزايد الاحداث التي تعصف بها وتهدد كيانها الداخلي ودورها الدولي.

(٥) نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة واساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، ط١، دار الكتاب العربي، لبنان، ٢٠٠٧، ص٨.

(٦) احمد بشار، سوريا ما بين الدولة الهشة والفاشلة مقالة على الرابط الالكتروني التالي:
https://sadaalshaam.net/2015/10 تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٢٥

(7) Gerald Helman, Steven Ratner, op cit,p5.

(8) Robert Rotberg, The Failure and Collapse of Nation-states: Breakdown, Prevention, and Collapse, in Robert Rotberg, ed., When States Fail: Causes and Consequences. Princeton, NJ: Princeton University Press,2004, p.3.

وفي اطار العلاقات الدولية تم تعريف هذه الدولة في قاموس بنجوين بانها "الدولة التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الاساسية في دولة متعددة الاثنيات، وتقترن هذه الظاهرة بصراع داخلي طائفي وقومي وربما صراع اقليمي"، وعرفت ايضا بانها: "بالاسم دولة ذات سيادة ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة أي انها دولة غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في المجتمع الدولي فهي عاجزة عن تامين الاحتياجات الاساسية أو الخدمات الضرورية لمواطنيها لانعدام البنية التحتية العاملة ونظام قانوني ليس له مصداقية ووقوعها في الحرب الاهلية احياناً" (١).

وفي اطار المنظمات الدولية عرفت هذه الدولة من قبل وكالات العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة بانها: "دولة غير راغبة او عاجزة على الالتزام بالمواصفات المقبولة ومسؤوليات السيطرة السيادية لإقليمها الذي قد يؤدي الى تدهور اقتصادي حاد او اضطراب سياسي يهدد الاستقرار الداخلي والاقليمي"(٢)، بينما عرفها مركز السلام الدولي بانها: "الدولة التي تفقد سيطرتها المادية على الأراضي وتتأكل سلطتها الشرعية في اتخاذ القرارات وغير قادرة على توفير الخدمات العامة"(٣).

ومن مجمل التعريفات المتقدمة نلحظ مدى الاختلاف في وضع مفهوم دقيق لظاهرة الدولة الفاشلة، وان كانت أغلبية هذه التعريفات متفقة في المعنى لكنها مختلفة في المبنى، وان الاختلافات فيما بينها بعود لمسائل جزئية، ولا يتعلق بالأصل العام لتحديد هذه الدولة التي تتمتع بمظاهر عامة تبين فشلها، ومن هذا الطرح المتقدم يمكن ان نعرف هذه الدولة بانها:" الدولة التي لم تعد قادرة على الايفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها ولا الايفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي، نتيجة لمرورها بأوضاع استثنائية تهدد كيانها وسيادتها لأسباب داخلية او خارجية".

المطلب الثاني / سمات الدولة الفاشلة

تتصف الدول الفاشلة بسمات تميزها عن الدول القوية أو الناجحة، وهذه السمات يمكن ان تستخلص من مفهوم هذه الدولة نفسه، وما جاء به الفقه الدولي وطرحه من سمات وهي:

---

(١) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة،٢٠٠٨، ص٢٢١.

(٢) سعود الساعدي، الدولة الفاشلة والانهيار الحتمي، دون مكان نشر، ٢٠١٦، ص٢.

(٣) للمزيد ينظر موقع الصندوق على الرابط التالي: https://www.google.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٣٠

الفرع الأول / السمات السياسية

تتميز الدولة الفاشلة بسمات سياسية مهمة تميزها عن غيرها من الدول على الصعيد الدولي، وتتجلى هذه السمات في المعاناة من انتشار الجرائم السياسية وفقدان النظام لشرعيته السياسية اتجاه مواطنيه، والوصول احياناً الى انسداد الآفق السياسية وسيطرة شخص واحد أو حزب أو مجموعة من الاشخاص أو الاحزاب على المشهد السياسي في الدولة، كذلك العجز في القيام بممارسة تداول السلطة بصورة ديمقراطية مما يجرد المؤسسات الدستورية من شرعيتها الحقيقة، فضلاً عن الصراع السياسي الذي غالباً ما يقترن بوجود عنف مسلح أو حرب اهلية؛ وتتصف هذا الدولة على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي بالسمات الآتية:

أ- فقدان النظام السياسي الشرعية السياسية والاخلاقية.

ب-عدم القدرة على التعامل مع المجتمع الدولي الذي قد ينفر أو ينبذ التعامل مع هكذا دولة.

ت-وجود صراع سياسي على السلطة وانتشار الفساد السياسي.

ث-ضعف في المؤسسات الدستورية والسياسية.

ج- عدم القدرة على انفاذ القانون وتطبيقه بصورة عادلة.

ح-فقدانها أو عجزها عن احتكار حق استخدام العنف المشروع في الاراضي التي تحكمها[١].

الفرع الثاني / السمات الاقتصادية والاجتماعية

تشمل هذه السمات الانهيار والعجز في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل بفقدان التمية الاقتصادية ووجود المؤسسات الضعيفة والبنية التحتية الضعيفة والمتدهورة أو غير الكافية؛ وعدم القدرة على تحصيل الضرائب وانخفاض مستويات الناتج المحلي الاجمال للفرد وتعطيل واسع النطاق للعملات غير الوطنية وتدمير النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ونقص الغذاء وانتشار الجوع ونهاية فرص التعليم النظامي[٢]، ونقص في الخدمات الصحية وانتشار الأمراض وزيادة معدل الوفيات للأطفال حديثي الولادة وزيادة في معدل وفيات الامهات كما هو الحال في دول عدة كالصومال وافغانستان واليمن وغيرها[٣].

---

(١) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سابق، ص ٢٢٢.

(2) Robert Rotberg, Failed States in a World of Terror, Foreign Affairs, vol. 81, no4, 2002, p132.

(٣) تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام ٢٠١٩، الطبيعة المتغيرة للعمل، منشورات البنك الدولي، واشنطن، ٢٠١٩، ص١٠ وما بعدها.

الفرع الثالث / السمات الأمنية

تتسم الدولة الفاشلة على الصعيد الأمني بسمات مهمة تتمثل بفقدان السيطرة على حدودها وتصاعد العداوات العرقية والدينية واللغوية والثقافية ووقع هذه الدولة في آتون الحرب الاهلية احيانا، واستخدام الارهاب ضد المواطنين [١]، وانتشار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات واعمال القرصنة وفقدان الدولة السيطرة على اجزاء من اراضيها ووجود حركات للنزوح والهجرة الداخلية والخارجية بسبب فقدان الأمن في هذه الدولة[٢].

ويمكن ان نستنتج من هذه السمات الملاحظ الآتية:

١- هذه السمات والخصائص متنوعة وكثيرة وترتبط ببعضها ارتباطاً قوياً ويؤثر بعضها على البعض الآخر.

٢- لا يشترط توافرها جميعاً حتى توصف دولة ما بانها وصلت الى مرحلة الدولة الفاشلة.

المطلب الثالث / أسباب فشل الدولة

ان وصول الدول الى ظاهرة الفشل، لم تأتِ من فراغ بل لها أسباب عدة؛ ساهمت في وصولها الى حالة الفشل والعجز والانهيار، ونذكر هذه الاسباب على النحو الاتي:

الفرع الأول / طبيعة الدول في مرحلة الاستقلال وانتهاء الظاهرة الاستعمارية

ساهم الاستعمار الدولي وعلى مدى قرون عدة في نهب ثروات الدول التي خضعت له، كما انه شكل اداة معوقة لتحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية، وهذه الظاهرة التي بدأت باستعمار دول عدة في انحاء العالم، ساهمت في قيام الدول الاستعمارية بنقل ثقافتها ونظمها الادارية والسياسية والعسكرية الى الدول التي استعمرتها، محاولة منها لتثبيت وجودها وبناء دولة تكون تابعة لها وتسير وفق مصالحها[٣].

وبعد ان نالت اغلب دول العالم استقلالها مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، برز لدي غالبيتها مشاكل جمة وفي المجالات كافة كون النظم السياسية التي جاءت للحكم في هذه الدول كانت

---

(1) Robert Rotberg, Failed States in a World of Terror, op cit,133.

(٢) تعاني دول عدة من وجود هذه المظاهر منها الصومال واليمن والعراق وسوريا وليبيا وغيرها، اذ يساهم انعدام الامن بانتشار العنف المنظم وغير المنظم والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وانتشار الجماعات المسلحة المنظمة التي تهدد وحدة الدولة وكيانها السياسي والجغرافي، للمزيد من التفصيل ينظر: سميرة شرايطية، اثر العامل التنموي على البيئة الامنية للدولة الفاشلة(دراسة عبر اقليمية)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٧/٢٠١٨، ص١٩٨ وما بعدها.

(٣) للمزيد حول الظاهرة الاستعمارية ينظر: د. جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٣٢، ص٤٩ وما بعدها.

مستوحاة من النظم السياسية والمؤسسية الذي رسمته الدول الاستعمارية لهذه الدول مما نتج عنه نشوء كيانات سياسية في اغلب هذه الدول تدين بولائها الى الدول الاستعمارية، فضلا عن انفصال هذه النظم عن واقع المجتمعات التي تحكمها مما احدث فجوة كبيرة بين هذه المجتمعات والدولية بقيت اثارها الى الوقت الحاضر.

كما ان محاولة النخب الحاكمة التي تولت زمام الامور فرض نماذج حكم الدول الاستعمارية على دولهم وانشاء نظم سياسية مستنسخة عن هذه الدول ادى الى الفشل في الكثير من الحالات ونشأت صراعات وحروب اهلية لعقود طويلة كان لها دورها في تحولها نحو منطق الدولة الفاشلة [١]؛ فطبيعة الدول المستقلة التي نشأت بعد الاستقلال وتأثير الظاهرة الاستعمارية ساهم في فشل الدولة عن طريق:

١- استنساخ نظم حاكمة شبيهة للدول الاستعمارية.

٢- خضوع وتبعية النخب السياسية الحاكمة للدولة المستعمرة.

٣- فشل النخب السياسية في اقامة دولة عصرية حديثة تواكب التطور.

٤- تدخلات الدولة المستعمرة نفسها في هذه الدول، كما هو الحال في تدخلات فرنسا الدائمة في شؤون العديد من الدول الافريقية في مناسبات وفترات متعددة [٢].

الفرع الثاني / تغير بيئة المجتمع الدولي

ساهم انتهاء الحرب الباردة التي تميزت بالصراع الدولي بين ايدولوجيتين دوليتين مهمتين[٣]؛ في انتهاء وتغيير العديد من قواعد ادارة العلاقات الدولية التي كان من اهمها عدم المساس بالوحدة الجغرافية للدولة الوطنية، اذ ساهم انتهاء هذه الحرب بتفكك دول عدة ودخولها في نزاعات مسلحة وحروب اهلية أدت الى انهيار انظمة الحكم والتسبب بمعاناة لملايين البشر، ومخلفة عشرات الدول الضعيفة والفاشلة في البلقان والشرق الاوسط واسيا الوسطى وامريكا الجنوبية [٤].

---

(١) فرانسيس فوكوياما، مصدر سابق، ص٧١ وما بعدها.

(٢) للمزيد حول النفوذ الفرنسي وتدخلها في الشؤون الافريقية ينظر: علي كفسي، التدخلات العسكرية الفرنسية في افريقيا من ٢٠١١ الى ٢٠١٦، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر٣، ٢٠١٧، ص٣٢ وما بعدها.

(٣) د. ايناس سعدي عبدالله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفيتية، ط١،اشور بانيبال للكتاب، بغداد،٢٠١٥،ص٢١ ومابعدها.

(٤) خضر زكريا، التبعية المعوق الاساسي للتنمية، ضمن كتاب علم اجتماع التنمية، تأليف، مهيتة سلطان العيسى، خضر زكريا، لكتم علي الغانم، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،١٩٩٩، ص١٢٨ ومابعدها.

كما ساهم ظهور العولمة ومحاولة دمج اقتصاديات الدول في مسارها، بظهور أزمات اقتصادية ذات آثار كارثية على بعض الدول، فضلاً عن افتقار غالبية الدول المصنفة أنها فاشلة لاقتصاديات قوية تمكنها من الاندماج بالاقتصاد الدولي وان تؤدي دوراً فاعلاً يسهم في تطورها، مما أدى اتخاذ هذه الدول مسار التبعية الاقتصادية والتجارية للمؤسسات المالية الدولية التي تتحكم بها الدول الكبرى، مما ساهم في زيادة فشل الدولة وتدهور اقتصادها وزيادة معدلات البطالة والفقر وعدم القدرة على دعم الاقتصاد[١]، وبقائها في علاقة تبعية اقتصادية ونقدية ومالية، خاضعة للمؤسسات المالية الدولية ومتطلبات عصر العولمة التي عجزت هذه الدول عن مواكبتها أو التأقلم معها.

الفرع الثالث / تخلف التنمية وغياب الحكم الرشيد

مع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت دعوات عدة نحو الربط بين الأمن والتنمية على اعتبار ان تحقيق التنمية يساهم في الحفظ على الأمن والسلام، هذه الدعوات التي تبناها منظري نظرية الحاجات الإنسانية التي تجمع ان جميع البشر لديهم حاجات أساسية لا بد من توفيرها وان عجز الدولة عن ذلك يؤدي الى قيام العنف مما يسبب انهيار أو فشل الدولة [٢].

وزادت مسألة التنمية واطلت بتأثيرها على الصعيد الدولي، خاصة مع صدور تقرير الامم المتحدة لعام ١٩٨٧[٣]، الذي جعل التنمية من ضمن العوامل المهمة والمثمرة نحو تعزيز وتقوية الدولة، بعدها التنمية من المقومات المهمة لنشر السلام والحرية، اذ ان التنمية المستدامة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السليمة[٤]؛ وبصورة عادلة تساهم في تعزيز قدرة الدولة على تحقيق الاندماج المجتمعي وتحقيق العدالة الاقتصادية والقضاء على البطالة وتقليل نسبة الفقر على الصعيد الداخلي، أما خارجياً فان تحقيق التنمية يساعد الدولة على أخذ موقع ومكانة متميزة على الصعيد الدولي وامكانية

(1) H.B. Danesh, Human Needs Theory Conflict and Peace, in the encyclopedia of peace psychology, edited by denial j. Christie, volume1 A-EM, Black well publishing ltd,uk,2012, p511.

(٢) احسان محمد حسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص١٨ وما بعدها.

(٣) للمزيد من التفصيل حول التقرير ينظر: مستقبلنا المشترك، اعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة د. علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، العدد ١٤٢، الكويت، ١٩٨٩، ص ٢١ وما بعدها.

(4) Sonja Grimma, Nicolas Lemay-Hébertb, Olivier Nay, Fragile States, introducing a political concept, Third World Quarterly, Vol. 35, No. 2, 2014,London,p200.

استفادتها من دعم المجتمع الدولي ويمكن ان نلحظ ان التنمية ألقت بظلالها على الدولة الفاشلة من جوانب عدة هي:

١- غياب التنمية بصورة كلية عن بعض الدول الفاشلة.

٢- وجود معوقات تحد من فاعلية هذه الدول نحو تحقيق تنمية مستدامة.

٣- عدم العدالة في تنمية الاراضي أو الاقاليم الخاضعة لهذه الدولة.

٤- انتشار العنف المسلح والارهاب وتفاعلها مع التنمية بسبب سياسات الدولة نفسها أو لوجود جماعات أو كيانات متمردة داخل الدولة.

الفرع الرابع / غياب الديمقراطية

شكلت أزمة الديمقراطية أحدى الأسباب الرئيسة والمهمة في انحدار دول عدة نحو الفشل، عن طريق وجود نظم سلطوية دكتاتورية قائمة على الحكم الفردي أم حكم الحزب الواحد أم نخبة سياسية لا تمت الى غالبية الشعب بصلة ولا تمثله خير تمثيل ولا تهتم بتحقيق مصالحه، اذ مثلت هذه المعضلة احدى العلامات البارزة نحو فشل الدولة، والتي اتخذت صورة عدة منها غياب المشاركة السياسية واقتصارها على احزاب معينة واجراء انتخابات شكلية وعدم وجود معارضة أو عدم تمتعها بالمقومات المادية والاعلامية[١]؛ فضلا عن غياب الاطر المؤسسية المنظمة للحياة السياسية التي تساعد على تعزيز المشاركة السياسية ومحاولة الدولة تعزيز النظام السياسي الحاكم على حساب تحقيق العدالة وحكم القانون وتنمية المجتمع، وتمثلت أزمة الديمقراطية في الدولة الفاشلة بسمات عدة هي: العنف الانتخابي والتمركز على الاثنية والاحكام المسبقة حول الديمقراطية وتدخل النخبة العسكرية في الحياة السياسية وهشاشة المؤسسات الانتخابية وغياب الادارة الفعالة للعمليات الانتخابية [٢].

المطلب الرابع / مؤشرات تحديد الدولة الفاشلة

تعد مسألة تحديد الدولة الفاشلة خاضعة لمعايير مهمة، يتم الاعتماد عليها لغرض بيان اوجه هذا الفشل وكيفية معالجته، وقد ساهمت منظمات دولية ومراكز دراسات عدة بوضع مؤشرات لقياس حالة الفشل هذه ومن هذه الجهات هي الآتية:

---

(١) ابراهيم البدوي، سمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي الوطني العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٨٠.

(٢) سميرة شرايطية، مصدر سابق، ص ١٢٩ وما بعدها.

اولا: مؤشر الامم المتحدة:

قامت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، باعتماد وثيقة الاهداف الانمائية للألفية بموجب اعلان الالفية، الذي تضمن تحقيق اهداف وغايات عدة من قبل قادة العالم فيما يخص السلام والأمن والتنمية وحقوق الانسان والحريات الاساسية والقضاء على الفقر بأبعاده كافة [١].

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الامم المتحدة وبالتعاون مع وكالات ومنظمات دولة عدة بوضع آليات لرصد عملية تحقيقها واصدار تقارير دورية عنها تبين مدى التقدم المحرز وتأشير مواطن الخلل ومعالجتها[٢].

ثانيا: مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

بدأت هذه المنظمة بالاهتمام بإصدار تقارير دورية عن الدولة الهشة منذ عام ٢٠٠٥، وتهتم هذه التقارير بالأداء الانمائي الضعيف لهذه الدول ولجيرانها والتهديد الذي يشكله ضعف هذا الاداء وهشاشة الدولة على الاستقرار السياسي الاقليمي والدولي، وركزت المنظمة في بداية تقاريرها على جانب المساعدات الاقتصادية الدولية التي تتلقاها الدولة الهشة، ومن ثم طورت المنظمة داراستها وتقاريرها واصبحت تركز على جوانب عدة في هذه الدول لغرض مساعدتها على التخلص من أزماتها، مركزة على خمسة ابعاد هي العنف والعدالة والمؤسسات والأسس الاقتصادية والقدرة، وحددت المنظمة مؤشرات معينة لقياس كل بعد من هذه الابعاد والأهداف التي تسعى لتحقيقها على مستوى كل بعد منها[٣].

ثالثا: مؤشر البنك الدولي:

يقوم البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية بإصدار تقارير دورية بهدف تقيم الدول على اسس الدخل الاقتصادي، وكانت اولى تقاريره عام ٢٠٠٢، الذي تعلق "بدول ذات دخل منخفض تحت الضغط" وابتداء من عام ٢٠٠٥ بدأ البنك بتقييمات شاملة للدول ويصنفها تحت عنوان " تقييم سياسة ومؤسسات الدول" على اساس اداء الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولا يعتمد البنك في هذه

---

(١) تقرير عن الاهداف الانمائية للألفية، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٠، ص ٦ وما بعدها.

(٢) يتضمن المؤشر تحقيق الأهداف الآتية؛ القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ تقليل وفيات الاطفال؛ تحسين الصحة النفاسية؛ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز) والملاريا وغيرها من الامراض؛ كفالة الاستدامة البيئية؛ اقامة شراكة عالمية للتنمية.

(3) OECD, States of Fragility 2015 Meeting Post 2015,Ambitions, Paris,2015, p104.

التقييمات على البعد الامني فقط ويقوم تقريره على المؤشرات الآتية (مسائلة الحكم؛ الاستقرار السياسي وغياب العنف؛ فعالية الحكم؛ جودة التنظيم؛ حكم القانون؛ السيطرة على الفساد)[١].

رابعا: مؤشر صندوق دعم السلام ومجلة فورين بوليسي:

منذ عام ٢٠٠٥ بدأ كل من الصندوق ومجلة السياسة الخارجية الامريكية بنشر تقرير سنوي حول الدولة الفاشلة؛ ويعتمد هذا التقرير في اصداره على نظام ضخم لجمع المعلومات والبيانات ومن مصادر دولية عدة كالتقارير الاعلامية المحلية والدولية والوثائق الحكومية وتقارير وزارة الخارجية الامريكية والتقارير المستقلة [٢].

ويمتاز التقرير الصادر عن الصندوق بمصداقية كبيرة على الصعيد الدولي، اذ يصنف الدول الى (١٢) تصنيفا ويعتمد التقرير على (١٢) مؤشراً لتحديد مدى هشاشة الدولة وفشلها وهذه المؤشرات هي:

١- المؤشرات الاجتماعية وتشمل: (تصاعد الضغوط الديموغرافية؛ الحركة العشوائية للاجئين او التنقل الداخلي؛ الميراث العدائي الشديد الذي يولد الرغبة في الثأر لدى الجماعات المظلومة؛ الهجرة الدائمة والموجهة للأفراد)

٢- المؤشرات الاقتصادية وتشمل: (التنمية الاقتصادية غير المتساوية بين الجماعات؛ التدهور الاقتصادي الحاد والمفاجئ)

٣- المؤشرات السياسية وتضم: (اجرامية الدولة وفقدانها لشرعيتها؛ التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة؛ انتشار انتهاك حقوق الانسان والحرمان من تطبيق القواعد القانونية؛ تعدد الاجهزة الامنية بشكل يؤدي الى لوجود دولة داخل الدولة؛ تنامي الانشقاقات داخل النخب؛ تدخل أطراف سياسية خارجية) [٣].

ومما تقدم يتبين ان التقرير الذي يصدره صندوق دعم السلام برأينا يعد من أفضل التقارير الدولية لبيان وتحديد الدولة الفاشلة على الصعيد الدولي للأسباب الاتية:

---

(١) للمزيد حول البنك الدولي، بول كورال، وألكسندر إيروين، ونانديي كريشنان، ودانيال غسون ماهلر، وتارا فيشواناث، الهشاشة والصراع، في الخطوط الامامية للحرب ضد الفقر، البنك الدولي، واشنطن،٢٠٢٠، ص٧ وما بعدها.

(٢) حول الصندوق ودوره ينظر: نحو تحقيق نمو قابل للاستقرار، تعاف في الاجل القريب وتحديات في الاجل البعيد، منشورات صندوق النقد الدولي، واشنطن،٢٠١٧، ص ٤٠ وما بعدها.

(٣) تضم كل مؤشر من هذه المؤشرات تفصيلات مهمة حول كل مؤشر رئيس وما يتبعه من مؤشرات فرعية للمزيد ينظر موقع الصندوق على الرابط التالي:

https://web.archive.org/web/20181018014635/http://library.fundforpeace.org/fsi17-launchinvite تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٥/٢٨

١- شمولية وموضوعية ووضوح المؤشرات التي يضعها الصندوق لتحديد الدولة الفاشلة.

٢- استقلالية الصندوق وتعدد مصادر معلوماته وتنوعها.

٣- طبيعة المصفوفة التي يعتمدها الصندوق لتأشير حالات فشل الدولة وعدم تركيزها على جانب أو هدف معين.

٤- ان الصندوق ينشر تقاريره كل (٦) اشهر أي بمعدل تقريرين سنوياً، وهذا يجعله قريباً جداً من الاحداث ويسهل عملية التحقق من مدى التغييرات التي تحدث في الدول الفاشلة التي يتناولها الصندوق في تقاريره.

المبحث الثاني

التدخل في الدولة الفاشلة

ان ازدياد اعداد الدول الفاشلة دوليا، لم يعد شانا داخليا يخص هذه الدول، على العكس اذ اصبح المجتمع الدولي يولي اهتماماً مهما لهذه الظاهرة بوصفها ذات ابعاد دولية، وتؤثر على مصالح هذا المجتمع كله، وفي هذا المبحث سنتطرق الى مبررات المجتمع الدولي بالتدخل والأساس القانوني لهذا التدخل ومدى فاعلية هكذا تدخل وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول / مبررات التدخل في الدولة الفاشلة

ان فشل الدولة يرافقه في الغالب تبعات وآثار مهمة على المستوى الداخلي والخارجي، اذ ان نتائج هذا الفشل تلقي بآثارها على المجتمع الدولي ايضا وليس الدولة المعنية فحسب، مما يجعله مبررا للتدخل في هذه الدول؛ وهذه المبررات هي:

اولا: انهيار الدولة وقيام نزاع مسلح غير دولي:

يشير الواقع الدولي الى ان الدولة لاتصل الى مرحلة الفشل بصورة فجائية وطارئة بل انها عملية تستغرق مدة زمنية تبدأ بظهور مشاكل مستعصية في داخل الدولة مثل الاستبداد والانقلابات واندلاع النزاعات المسلحة غير الدولية التي تؤدي في الغالب الى اضعاف قدرة الدولة والنيل من قوتها وتسبب لها العجز والفشل في القيام بواجبها تجاه شعبها والامثلة على هكذا حالات كثيرة ومتنوعة منها سوريا واليمن والعراق وليبيا وأفغانستان وغيرها من الدول، وفي بعض الاحيان قد تؤدي هذه النزاعات الى انهيار وانعدام سلطات الدولة بصورة تامة دون وجود بديل لها كما حصل في الصومال عام ١٩٩١ وفي العراق عام ٢٠٠٣.

ثانيا: ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان:

تعد مسألة انتهاكات حقوق الانسان احدى النتائج البارزة والمهمة التي تظهر في الدولة الفاشلة، اذ ان حقوق الانسان بدأت تأخذ اطارها في القانون الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية عن طريق المعاهدات الدولية والعرف الدولي، وان ضمان احترام والتمتع بهذه الحقوق يحتاج الى وجود دولة فاعلة ونشيطة، ومع انهيار الدولة وفشلها فأن هذه الحقوق لا يمكن حمايتها؛ اذ ان هذه الحماية تحتاج وجود اعمال تشريعية وسلطات تنفيذية لكفالة احترام تطبيقها والتي لا يمكن تصور وجودها في ظل غياب البنية المؤسسية والتحتية والادارية للدولة(١).

ثالثا: الدولة الفاشلة تهديد للأمن الانساني:

ينصرف مفهوم الامن الانساني الى انه "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الانسان وتحقيق الانسان لذاته؛ وهذا لجوهر لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الاولية التي يتمتع بها الافراد وضمان حمايتهم من اوضاع قاسية قد يجدون انفسهم فيها ومن التهديدات الواسعة النطاق"(٢)؛ فالأمن الانساني هو " أمن الناس أي سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر وحماية حقوق الانسان المملوكة لهم وحرياتهم الاساسية"(٣).

وفي الدولة الفاشلة ينعدم هذا الامن، اذ ان هذه الدولة لا تستطيع تأمين الامن الغذائي ولا يمكنها تحقيق الامن الصحي أو الامن الاقتصادي أو الاجتماعي؛ بسبب انهيار أو عدم قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق هذا الأمن(٤)، وهذا الامر سببه فقدان الدولة للشرعية وعدم قدرتها على الحفاظ على الامن لسوء الحكم والاهمال وانتشار الفساد المؤسسي مما يؤدي الى عدم قدرة الدولة على تحقيق الامن الانساني بجميع ابعاده "الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والغذائية الصحية والفردية والجماعية" مما يجعلها تشكل خطرا وتهديدا على مواطنيها(٥)، واذا لم تستطع هذه الدولة تحقيق هذا الامن فأن المسؤولية تنتقل الى المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بصورة خاصة والتي قد تأخذ اشكالاً متعددة من التدخل

---

(1) Daniel Thürer, The "failed State" and international law, International Review of the Red Cross, No. 836 ,1999, p2.

(٢) تقرير لجنة الامن الانساني، أمن الانسان الان، حماية الناس وتمكينهم، الامم المتحدة، نيويورك،٢٠٠٣. ص٤.

(٣) تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، مسؤولية الحماية، نيويورك، ٢٠٠١، ص ١٥.

(٤) للمزيد من التفصيل حول الامن الانساني ينظر: خديجة عرفة محمد امين، الامن الانساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي،ط١، جامعة نايف العربية للعوم الامنية، ٢٠٠٩، ص١٥ وما بعدها.

(5) Susan.E, Rice, Global Poverty ,weak states and Insecurity. Washington, Brookings global Economy and development,2007,p1.

ليس التدخل العسكري فحسب بل تشمل ايضا العمل على الوقاية من الازمات واعادة بناء المجتمع[١]، وهناك امثلة عدة على فشل الدولة في تحقيق الامن الانساني منها اليمن التي تعاني من ازمات صحية مستمرة مترافقة مع النزاع المسلح القائم منذ عام ٢٠١٠ [٢]، وسوريا التي تشهد موجات من النزوح نتيجة للفقر والجوع والحصار الغذائي على التجمعات السكانية من قبل اطراف النزاع [٣].

رابعا: انتشار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والقرصنة:

تعاني الدولة الفاشلة من الازمات المستمرة، إذ ان انهيار وتفكك بنية الدولة واندلاع النزاعات المسلحة والفوضى وضعف الادارة والفساد في هياكل الدولة، تعد من العوامل المساعدة في بروز ظاهرة الجريمة المنظمة[٤]، وانتشار تجارة المخدرات التي تعد من الموارد المهمة للعصابات الاجرامية والكيانات الخارجة عن سلطة الدولة، ففي دول مثل افغانستان وكولومبيا وغيرها من الدول تعد تجارة المخدرات من المصادر المهمة لتمويل وتغذية الحروب الاهلية وتجنيد المقاتلين والسيطرة على الاراضي وتوسيع النفوذ[٥]، وفي ظل فشل الدولة وعدم قدرتها على القضاء على هذه التجارة التي اصبحت جزء من سياق الدولة، وفيما يخص القرصنة فان المثال البارز عليها هو الصومال اذ ساهم فقان سيطرة الدولة وانهيارها التام على قيام الكيانات المسلحة في هذه الدولة بعمليات قرصنة مستمرة في البحر الاحمر ومضيق باب المندب، مما دفع الامم المتحدة ودول عدة الى التدخل من اجل ايقاف هذه العمليات بعدها اخلالاً وتهديداً للسلم والأمن الدوليين[٦].

إذ تشكل الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والقرصنة احدى المعوقات البارزة بوجه اعادة الاستقرار وحفظ الأمن والتوجه نحو تحقيق التنمية وتحول الكثير من الدول الفاشلة الى ملاذات آمنة

(1) United Nations Trust Fund for Human Security 2009 ;Human security in theory and practice: An Overview of the Human security concept and the United Nations trust fund Human security. New York,2009,p5.

(٢) هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن، الخلفيات والمحددات، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٣٧، ٢٠١٩، ص٤٩ وما بعدها.

(٣) علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الامم المتحدة في تسوية الازمة السورية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٨، ص١٥ وما بعدها.

(٤) النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨ المادة (٨/هـ/٢) والمادة (٨/هـ/٣).

(٥) للمزيد ينظر: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير عام ٢٠١٨، ص٦١.

(٦) وثائق مجلس الامن الدولي، الجلسة العامة (٦٥٦٥) لسنة ٢٠١١، الوثيقة (S/PV.6565) ص٣ وما بعدها.

للجماعات الارهابية الدولية كما هو الحال في افغانستان والعراق وسوريا وليبيا وغيرها من الدول[١]؛ اذ ساهم فشل الدولة في اللجوء الى الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات واعمال القرصنة بعدها احدى الوسائل لمعالجة الفقر والتخلف في مجتمعات الدولة الفاشلة عن طريق استغلال الحاجة والعوز التي يعاني منها الافراد والتفكك الاجتماعي وفقدان سيطرة الدولة مما يجعلها ارضا خصبة لهكذا اعمال قد لا تقتصر على اقليمها وانما تتعدى الى الجوار الاقليمي والدولي في احيانا عدة[٢].

المطلب الثاني / الموقف الفقهي والقانوني من التدخل

يعد التدخل من المواضيع الثابتة في القانون الدولي العام واحدى السمات البارزة في ميدان العلاقات الدولية[٣]، وقد اختلف الفقه الدولي حول تحديد مفهومه وتوجه اتجاهات عدة في تحديد اطاره، فهو سلوك يرتبط بمصالح الدول وتحقيق اهدافها من التدخل التي غالبا ما تختلط الامور القانونية بالأمور السياسية[٤]، ويعرف التدخل بصورة عامة بانه: "موقف أو عمل –ذو مدة محدودة–تقوم بواسطته دولة أو منظمة دولية أو مجموعة من الدول بتجاوز اطر العلاقات القائمة المتعارف عليها، وتحاول فرض إرادتها على دولة أو مجموعة من الدول في سبيل إجبارها على القيام بعمل ما أو اتخاذ موقف معين سواءً أكان سياسيا أم معنويا أم قانونيا" [٥].

وفيما يخص التدخل في الدولة الفاشلة فأن الموضوع له ابعاد فقهية وقانونية، لابد من التطرق اليها لبيان موقف الفقه الدولي من التدخل والاساس القانوني الذي يستند اليه، فما هو الاساس الذي يستند اليه الفقه المبرر للتدخل في هذه الدول؟ وما هو موقف القانون الدولي من التدخل في هكذا دول؟

يؤيد جانب من الفقه الدولي التدخل في الدولة الفاشلة ويستند الى التدخل الانساني على اساس ان الاعتبارات الانسانية التي تستدعي التدخل كون هذه الدولة نتيجة لما تشهده من احداث تتسبب بعدم

---

(1) Ivan Briscoe, Pamela Kalkman, The new criminal powers, The spread of illicit links to politics across the world and how it can be tackled, Netherlands Institute of International Relations 'Klingender', 2016, p8.

(٢) مشكلة المخدِّرات والجريمة المنظَّمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب، مكتب الامم المتحدة المعني بالجرمة والمخدرات، تقرير عام ٢٠١٧ ص١٥ وما بعدها.

(٣) د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية ،٢٠٠٣، ص٢٤١.

(٤) مشكاة صبيح المؤمن، التدخل بين قواعد القانون الدولي والعلاقات المعاصرة، مجلة القانون المقارن، تصدر عن جمعية القانون المقارن العراقية، العدد ٦، بغداد، ١٩٩٦، ص ١٩٦.

(٥) علاء الدين حسين مكي خماس، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص١٢١.

الاستقرار في النظام الدولي مما يوجب التدخل من الدول الاقوى لأسباب انسانية حتى وان لم تكن هناك مصلحة استراتيجية للدول التي تتدخل فيها [١].

ويرى رأي آخر ان التدخل يأتي لمساعدة هذه الدولة للتخلص من الفشل الذي وصلت اليه وعدم قدرتها على معالجة المشاكل الداخلية التي تمر بها وهذا يتطلب التدخل الخارجي بدون الحصول على موافقة الدولة المعنية [٢].

بينما ركز رأي أخر على الجمع بين التدخل عن طريق العقوبات الاقتصادية او استخدام القوة لغرض حماية مواطني هذه الدولة، على اعتبار ان ايقاف فشل الدولة متعلق بالتدخل الخارجي سواء أكان اقتصاديا أم عسكريا ولا يهم ان كان التدخل لأسباب انسانية أم لمنع فشل الدولة [٣].

في حين استند رأي آخر الى ما يسمى بظاهرة "الفراغ المؤسساتي" باعتبار ان الدولة الفاشلة تصبح مؤسساتها السياسية والأمنية غير قادرة على مواجهة الاخطار الخارجية والداخلية التي تهدد الدولة نتيجة الترهل والفشل في هذه المؤسسات لذا يتطلب التدخل الخارجي بصرف النظر عن السيادة وموافقة الدولة خاصة اذا كانت السلطة السياسية مستبدة ولا تستخدم قوتها بشكل مسؤول[٤].

وركز جانب آخر من هذا الفقه الى ان فقدان التنمية الناتج عن الظروف الاقتصادية والسياسية المتمثلة بمؤسسات الدولة الفاقدة للشرعية من ناحية والقدرة والكفاءة والموارد من ناحية أخرى، فضلاً عن سيطرة نخبة قليلة على مقاليد الحكم وانتشار الفساد وغياب الرقابة يجعل الحاجة ضرورية الى التدخل الخارجي في هكذا دولة [٥].

أما على صعيد الدول فان أكثر دولة استعانت بمصطلح الدولة الفاشلة هي الولايات المتحدة الامريكية بهدف تبرير تدخلها في الدول الأخرى خاصة مع نهاية الحرب الباردة في كل من هاييتي عام ١٩٩٥ وفي أفغانستان عام ٢٠٠١ وفي العراق عام ٢٠٠٣، اذ ربطت الولايات المتحدة هذه التدخلات بفقدان الشرعية وانتهاكات حقوق الانسان ودعم الارهاب وتهديد السلم والأمن الدوليين وتحول هذ الدول

(1) Jeffery Record, Failed States and Casualty Phobia: implications for force structure and technology choices، occasional paper No.18, USA: center for strategy and technology, October 2000, p.13.

(2) SUR, Serge. "Sur les Etats défaillants", Commentaire, no 112, hiver 2005 -2006, pp. 891-899.

(3) Robert Rotberg, The Failure and Collapse of Nation-states, Breakdown, Prevention, and Collapse, op. cit, p.44.

(4) William Zartman, op, cit,, P267.

(5) Georg Sorensen, development in Fragile/Failed States, paper delivered at the Failed States Conference at Purdue University, April 08.11,1999.

الى دول فاشلة [١]، مما يشكل تهديداً ليس فقط لأمن الولايات المتحدة وانما للعالم جميعا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق تحول هذه الدول الى ساحات للإرهاب والقرصنة والكوارث البيئية وموطنا لشبكات الجريمة وتجارة المخدرات، لا بل انها قد تصبح معبراً للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية[٢].

ومن ناحية أخرى فان بعض الفقه الدولي يرى انه لا يمكن اللجوء الى التدخل في الدول الفاشلة تحت اي ظرف من الظروف، على اعتبار انه ليس هناك دولة تخلو من سمات وخصائص الدولة الفاشلة حتى الولايات المتحدة الامريكية التي طالما استندت الى هذا المصطلح لتبرير تدخلها في دول عدة[٣].

بينما يرى اتجاه آخر ان الدولة الفاشلة هي دولة تحتفظ بصفتها القانونية والدولية ككيان سيادي الا انها فقدت الوجود الفعلي والأدوات اللازمة لممارسة هذه السيادة، ومن ثم فان التدخل عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية أو الدبلوماسية لا جدوى منه نتيجة انقطاعها عن المجتمع الدولي وافتقارها الى العلاقات الدبلوماسية[٤]، كما انه لا يمكن اللجوء الى التدخل كوسيلة في هذه الدول، وانما يمكن الاعتماد على تقديم المساعدة والعون اليها عن طريق دعم اعادة البناء وتنظيم المؤسسات لعدم وجود دولة فاشلة وانما هناك اخفاق حصل للدولة في جوانب معينة بوصفها مؤسسة ذات طابع تنظيمي مؤسسي للمجتمعات[٥]، وان التدخل في هذه الدول يجب ان يتم بصورة مساعدة تقدم لها عن طريق اعادة وضع دستور جديد يكفل حماية حقوق الانسان ويحقق التعاون والتنمية والعدالة دون الحاجة الى التدخل العسكري[٦]، كما لاقى هذا التدخل رفضا من دول عدة معترضة على استخدام هذا المصطلح وتبرير عملية تعميمه على المستوى الدولي لغرض التدخل في الدول على أساسه وقد قادت هذه المعارضة فنزويلا في الأمم المتحدة[٧].

---

(١) نعوم تشومسكي، حروب الارهاب (الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية)، ترجمة نور الاسعد، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠٠٦، ص٣٢٣.

(٢) هيرد جريدي، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، رؤى متنافسة للنظام العالمي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٣، ص١١٨.

(٣) نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة إساءة استعمال القوة ، مصدر سابق، ص ص ٧-٨.

(4) Daniel Thürer, The Failed State and International Law, International Review of the Red Cross, no. 836 (1999), p738.

(5) Rosa Ehrenreich Brooks, « Failed States, or State as a Failure », The University of Chicago Law Review, Vol. 72, no. 4 (Fall 2005), pp.1159-1196.

(6) Daniel Thürer, op cit, P761.

(7) Vincent Chapeaux, "Réussite, Fragilité, Faillite: Les états de l'Etat dans les discours politiques et les discours , P16.

اما على صعيد القانون الدولي فان التدخل في الدول اصبح محظورا استنادا الى مبدأ عدم التدخل وحظر استخدام القوة الذي اصبح من القواعد الآمرة في القانون الدولي الاتفاقي والعرفي والذي رسخته وثائق دولية واقليمية عدة[١]، وتم تكريسه في ميثاق الامم المتحدة في المادة (٤/٢) التي نصت على أنه " يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة ، أو باستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة ، أو على أية وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"[٢]؛ وبذلك فرض الميثاق حظرا عاما على استخدام القوة في اطار العلاقات الدولية، الا انه اورد استثنائيين على هذا الحظر وهما التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع والحق في الدفاع الشرعي، ومن ثم هل تنطبق هذه الاستثناءات على التدخل في الدولة الفاشلة ام لا؟

ابتداء يمكن القول بعدم انطباق حالة الدفاع الشرعي على التدخل في الدولة الفاشلة لعدم انطباق شروط وحالات الدفاع الشرعي على حالة هذه الدولة[٣]، اما الحالة الثانية والتي نص عليه ميثاق الامم المتحدة في الفصل السابع والخاصة بتدابير الحفاظ على السلم والامن الدوليين، يمكن تصور شمول التدخل في الدولة الفاشلة استنادا الى هذا الفصل، باعتبار ان هذا الفصل قد منح المجلس سلطة مطلقة وخوله بعده نائبا عن اعضاء الامم المتحدة في اتخاذ هذه التدابير[٤]، وقد خول هذا الفصل المجلس سلطة مطلقة في النظر في المسائل التي تعد تهديداً أو خرقا للسلم والامن الدوليين، اي ان المجلس يملك سلطة التكييف القانوني لواقعة معينة استنادا الى هذا الفصل، وهو يملك في هذا الشأن حرية مطلقة دون وجود قيود أو رقابة معينة عليه، اما السلطة الثانية فهي سلطة اللجوء الى التدابير المنصوص عليها في

---

(١) تمت الاشارة الى مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية في عهد عصبة الامم وميثاق بريان كيلوج وميثاق المتحدة وفي احكام القضاء الدولي وفي مواثيق المنظمات الدولية الاقليمية كالجامعة العربية والاتحاد الافريقي والاتحاد الاوربي ومنظمة الدول الامريكية للمزيد ينظر: مصدر حديث حول حظر استخدام القوة في القانون الدولي حسني حنفي عمر، التدخل الدولي في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٥١ وما بعدها.

(٢) ميثاق الامم المتحدة المادة (٤/٢).

(٣) يشترط لإعمال حالة الدفاع الشرعي من قبل الدول شروط عدة منها وقوع العدوان وشروط تتعلق بالدفاع منها اللزوم والتناسب وان يكون الوسيلة الوحيدة وان يكون موجها لمصدر العدوان وان يكون مؤقتا فضلا عن ابلاغ مجلس الامن الدولي بحالة العدوان والتوقف في حالة تدخل المجلس للمزيد ينظر: محمد يونس يحي الصائغ، حق الدفاع الشرعي و إباحة استخدام القوة في العلاقات الدولية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ٩، العدد ٣٤، ٢٠٠٧، كلية الحقوق، جامعة الموصل، العراق، ص١٨٢.

(٤) يعمل المجلس نائبا عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة وتكون قرارته ملزمة لهذه الدول استنادا الى المادة ٢٤) من ميثاق الامم المتحدة.

هذا الفصل والتي تتضمن التدابير غير العسكرية والتدابير العسكرية التي تتسم باستخدام القوة العسكرية، وهنا ايضا المجلس له الحرية في اختيار التدبير المناسب لمعالجة الحالة المعروضة امامه دون شرط التدرج في اللجوء الى هذه التدابير[١].

وبذلك فان المجلس اذا ما وجود ان الاحداث في دولة معينة قد وصلت الى حالة فشل الدولة في حماية شعبها وعدم قدرتها على تلبية متطلباته فانه يملك الحق في التدخل في هذه الدولة خاصة اذا ما وجد المجلس ان تطور الاحداث قد يسبب تهديدا أو خرقا للسلم والامن الدوليين، وهو ما حاصل في اغلب الدول التي وصفت بانها فاشلة كما حصل في الصومال عام ١٩٩١ وفي هاييتي عام ١٩٩٥ وفي افغانستان عام ٢٠٠١ وغيرها من الدول.

ومن الجدير بالذكر ان المجلس لم يلجأ الى استخدام التدابير العسكرية ضد أي دولة معتمدا على مفهوم الدولة الفاشلة وانحدار الدول اليه، على الرغم من ان الواقع الدولي يشير الى وجود دول عدة وصلت الى مرحلة الفشل والانهيار التام لسلطة الدولة؛ من بينها الصومال وافغانستان والبوسنة والهرسك، الا ان المجلس استند الى ما يسمى بالتدخل الانساني بعيدا عن مظاهر فشل الدولة في القيام بمسؤولياتها تجاه شعبها.

المطلب الثالث / الواقع الدولي والدول الفاشلة

ان التمعن في خريطة المجتمع الدولي يظهر بصورة جلية وجود المظاهر المعتمدة لتحديد الدولة الفاشلة في دول عدة؛ واقعة تحت تهديدات الانهيار وفقدان سيادة القانون وانتشار المجموعات المسلحة ورواج تجارة المخدرات والقرصنة وفقدان السلطات للشرعية الشعبية وفقدانها السيطرة على اجزاء من اراضيها، والامثلة على هذه الدول عدة منها اليمن وسوريا وليبيا وجنوب السودان وغيرها من الدول.

لكن هل ان التدخل هو الوسيلة الوحيدة الممكنة للنهوض بواقع هذه الدور وتحويل قدرها من الفشل الى تمكينها وجعلها دولة قوية وفاعلة في المجتمع الدولي؟ ان الاجابة بالتأكيد ستكون بالنفي، لان استخدام القوة او اللجوء الى التدخل في دول عدة سواء بذريعة التدخل الانساني او مسؤولية الحماية فيما بعد، لم يساعد الكثير من الدول على الاستقرار واعادة البناء، بل انه ساهم في حالات عدة بتحول دول نحو الانهيار والفشل المؤسساتي وفقدان السيطرة على الاراضي وانتشار المجموعات المسلحة المتعددة وتجارة المخدرات وموجات من النزوح والوقوع في آتون الحرب الاهلية والامثلة البارزة على ذلك كثيرة

---

(١) للمزيد من التفصيل حول هذه التدابير ينظر: د. عبد العزيز محمد سرحان، النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة ١٩٩٦، ص ٣٥وما بعدها.

منها التدخل الذي قام به الحلف الاطلسي بتفويض من الامم المتحدة في ليبيا في اطار ما يسمى بمبدأ مسؤولية الحماية، اذ ساهم هذه التدخل في تحول ليبيا الى دولة منهارة تفتقد الى وجود سلطة مركزية وغارقة في حرب اهلية مستعرة منذ (٩) سنوات دون ان يلوح في الافق أي بوادر لحل هذه الازمة(١).

كما ان النظرة الى ما آلت اليه الازمة السورية يجعلنا نتساءل هل كانت سوريا دولة فاشلة قبل تدخل أطراف دولية عدة في الحرب الاهلية الدائرة فيها منذ (٩) سنوات؟ ألم يساهم هذا التدخل ودون وجود تفويض من أي منظمة دولية أو اقليمية في تحول سوريا الى دولة ممزقة تعاني من الحرب الاهلية وموجات النزوح وانعدام الأمن الانساني فيها في ابسط صوره؟(٢).

كما ان مصطلح الدولة الفاشلة وان تم استخدامه على الصعيد الدولي الا انه لم يخلّ من المصالح السياسية، ولا سيما ان دولة مثل الولايات المتحدة استخدمته في مناسبات عدة كما جرى في افغانستان التي تم التدخل فيها بناء على موضوع مكافحة الارهاب وانعدام السلطة الشرعية فيها، والتي لم يساعد هذا التدخل الا في زيادة معاناة المدنيين واطالة آمد الحرب الاهلية التي لم تلح بوادر نهايتها ونحن في نهاية العقد الثاني لهذا التدخل(٣).

والتدخل الامريكي في العراق عام ٢٠٠٣، الذي تم تحت ذرائع عدة منها الديمقراطية وحماية حقوق الانسان وبناء دولة جديدة؛ نجد ان هذا التدخل ساهم في تحول العراق الى دولة فاشلة وقريبة من الانهيار الفعلي نتيجة لما خلفه هذا التدخل من حرب اهلية وتمزيق لوحدة النسيج المجتمعي وانتشار التنظيمات المسلحة التي كان لها دور في انهيار المنظومة الامنية والمؤسساتية في اجزاء واسعة من العراق اوساط عام ٢٠١٤، في ظل تدهور جوانب الامن الانساني كافة دون ان تلوح في الافق المنظور أية حلول تنهي الازمة والصراع حتى مع نهاية العميات العسكرية عام ٢٠١٧.

ولما تقدم يمكن القول ان مفهوم الدولة الفاشلة وان تم طرحه في بدايات التسعينات في اطار نهاية الحرب الباردة، الا انه يبقى مفهوما فضفاضا وقابلا للتأويل والتفسير حسب المصالح السياسية للدول التي تقوم بهذا التدخل، وهو ما يؤدي الى اختلاط المفاهيم السياسية بالقانونية في ظل تفرد الولايات

---

(١) علاء الدين زردومي، التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣، ص٥٤ وام بعدها.

(٢) زياد يوسف حمد، الازمة السورية (٢٠١١-٢٠١٨)، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد٦، ٢٠١٨، ص٦٧.

(٣) علي احمد جلالي، افغانستان تحديات الانتقال الى السلام، ط١، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٢، ص٥ وما بعدها.

المتحدة الامريكية بإدارة دفة المجتمع الدولي وليكون مجلس الامن اداة بيد الدول الخمس الدائمة العضوية اذا اتفقت تم التوصل الى الحل واذا ما اختلفت بقيت المسائل مطروحة على جدول الاعمال دون حلول تنهي المآسي الانسانية في بقاع عدة، وان تم التدخل ولم يتم العمل على مرحلة ما بعد التدخل سنكون أمام مآسي تشبه مأساة ليبيا حاليا، واذا ما بقى المجلس متخذا موقف المتفرج سنكون امام محنة تشابه محنة اليمن حاليا.

عليه نرى ان التدخل في الدولة الفاشلة يجب ان يخضع لمجموعة من الشروط التي يجب الالتزام بها في حالة التدخل في هكذا دولة وهي:

١- ان يكون التدخل في حالة وصول الدولة الى مرحلة تكون فيها عاجزة عن ممارسة سيادتها على اراضيها وعلى اقليمها.

٢- ان يكون التدخل عن طريق تقديم المساعدات من قبل المجتمع الدولي متمثلا بالأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والمنظمات الاقليمية الحكومية وغير الحكومية عن طريق برامج اعادة البناء واعادة الاصلاح.

٣- لا يجوز للدول ان تقوم بهذا التدخل خارج نطاق الشرعية الدولية تحت أية ذريعة؛ لان تدخل الدول لا يكون خاليا من المطامع السياسية فضلاً عن مخالفته للقانون الدولي العام.

٤- في حالة اللجوء الى الخيار العسكري للتدخل يجب ان يكون هذا الخيار هو الاخير وان يكون تحت سلطة واشراف مجلس الامن الدولي وان يكون التدخل محدد الاهداف والغايات والوسائل، وان لا يساهم في تفاقم الاوضاع الانسانية والاقتصادية واحترام حقوق الانسان ولا في انهيار الدولة أو تبديل السلطة بصورة غير متوافقة مع رغبات الشعوب.

الخاتمة :

بعد الانتهاء من هذه الرحلة العلمية توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي نذكر اهمها دون التطرق الى الجزئيات لأنها مذكورة في ثنايا البحث وهي:

اولاً: الاستنتاجات:

١. ان مفهوم الدولة الفاشلة مازال يثير الكثير من الجدل على الصعيد الدولي ولم يتم الاتفاق على مفهوم محدد لبيانه او تحديده بصورة قاطعة؛ كما انه مازال مفهوما ممتزجا بالجانب السياسي والقانوني على حد سواء.

٢. لم يشهد المجتمع الدولي تطبيقا لقيام الامم المتحدة أو المنظمات الاقليمية بالتدخل باي دولة تحت مبرر الفشل والانهيار؛ وانما تمت هذه التدخلات بسبب انتهاكات حقوق الانسان متزامنة مع انهيار النظم السياسية في دول عدة كالصومال والبوسنة والهرسك وليبيا وغيرها.

٣. ان التدخلات التي تمت خارج منظمة الامم المتحدة وبعيدا عن ميثاقها لم تستند على مفهوم الدولة الفاشلة لتبرير هذه التدخلات كما حصل في افغانستان عام ٢٠٠١ وفي العراق عام٢٠٠٣ وانما تمت بمبرر مكافحة الارهاب ونشر الديمقراطية ووقف انتهاكات حقوق الانسان.

٤. ان استخدام القوة الذي تم او المستمر في بعض الحالات لم يسعف في انقاذ دول عدة او شعوبها من الوقوع فريسة للانهيار وفشل المؤسسات، بل انه ساهم اكثر نحو التقسيم والغوص في الحرب الاهلية كما حصل في ليبيا وسوريا واليمن.

٥. ان أكثر الدول التي توجهت نحو دراسة موضوع الدولة الفاشلة وربطه بموضوع السلم والامن الدوليين هي الولايات المتحدة الامريكية التي يعد هذا المفهوم نتاجا للأدبيات التي تم طرحها بعد الحرب الباردة وهجمات ايلول عام٢٠٠١ وذلك لغاية في نفسها.

٦. لا يمكن تبرير التدخل في الدول الفاشلة الا اذا ما صاحب الامر وقوع ما يهدد السلم والامن الدوليين وبتطبيق ميثاق الامم المتحدة بعيدا عن مصالح الدول، وان يكون التدخل له مبررات قوية مثل فقدان الدولة او عجزها عن تلبية احتياجات شعبها او وقوع حرب اهلية او انتهاكات صارخة لحقوق الانسان.

ثانيا: المقترحات:

١. الاخذ بمفهوم الدولة الهشة كونه من اكثر المصطلحات قربا لوصف ظاهرة عجز الدولة وعدم قدرتها على القيام بواجباتها على الصعيد الدولي والداخلي، كما ان الهشاشة تعني وجود الهياكل المؤسسية ولكن عدم قدرتها على اداء واجباتها.

٢. التركيز على خطط التنمية واعادة الاعمار في هذه الدول عن طريق تقديم المساعدات الدولية، بدلا من التفكير في التدخل الذي اثبت فشله في تحقيق الاستقرار والحفاظ على الامن والسلم والدوليين.

٣. نقترح اعادة النظر بدور الامم المتحدة وتفعيل دورها وعدم ترك التدخل وسيلة بيد الدول الخمس الدائمة العضوية لتستخدمه من عدمه حسب مصالحها السياسية؛ وان تكون لها والوكالات التابعة لها الدور الرئيس في قيادة عمليات اعادة بناء الدول وانتشالها من واقع الهشاشة الذي تعانيه.

المصادر :

اولاً: الكتب:

١. ابراهيم البدوي، سمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي الوطني العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.

٢. احسان محمد حسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥.

٣. ايناس سعدي عبدالله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفيتية،ط١،اشور بانيبال للكتاب، بغداد،٢٠١٥.

٤. بول كورال، وألكسندر إيروين، وناندي كريشنان، ودانيال غسون ماهلر، وتارا فيشواناث، الهشاشة والصراع، في الخطوط الامامية للحرب ضد الفقر، البنك الدولي، واشنطن،٢٠٢٠.

٥. جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ط١، دار الشروق، القاهرة ، ١٩٨٣.

٦. حسين حنفي عمر، التدخل الدولي في شؤون الدول بذريعة محاية حقوق الإنسان، ط١ ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤.

٧. خديجة عرفة محمد امين، الامن الانساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي،ط١، جامعة نايف العربية للعوم الامنية، ٢٠٠٩.

٨. خضر زكريا، التبعية المعوق الاساسي للتنمية، ضمن كتاب علم اجتماع التنمية، تأليف، مهيتة سلطان العيسى، خضر زكريا، لكتم علي الغانم، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،١٩٩٩.

٩. سعود الساعدي، الدولة الفاشلة والانهيار الحتمي، دون مكان نشر، ٢٠١٦.

١٠. عبد العزيز محمد سرحان، النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

١١. علاء الدين حسين مكي خماس، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.

١٢. علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الامم المتحدة في تسوية الازمة السورية،ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٨.

١٣. علي احمد جلالي، افغانستان تحديات الانتقال الى السلام، ط١، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٢.

١٤. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الامام ، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧.

١٥. مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية التحدة،٢٠٠٨.

١٦. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية ،٢٠٠٣.

١٧. موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية، ترجمة جورج سعد، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢.

١٨. نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة واساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، ط١، دار الكتاب العربي، لبنان، ٢٠٠٧.

١٩. نعوم تشومسكي، حروب الارهاب(الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية)، ترجمة نور الاسعد، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠٠٦.

٢٠. هيرد جريدي، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين ، رؤى متنافسة للنظام العالمي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٣.

ثانيا: البحوث والدوريات:

١. حمدي عبد الرحمن، الدولة الهشة، التحول الديمقراطي في افريقيا، مجلة الديمقراطية، العدد ٥٦٠، ٢٠١٤.

٢. زياد يوسف حمد، الازمة السورية(٢٠١١-٢٠١٨)، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد،٦، ٢٠١٨.

٣. محمد يونس يحي الصائغ ، حق الدفاع الشرعي و إباحة استخدام القوة في العلاقات الدولية ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد ٩، العدد ٣٤، ٢٠٠٧، جامعة الموصل ، العراق.

٤. مشكاة صبيح المؤمن، التدخل بين قواعد القانون الدولي والعلاقات المعاصرة، مجلة القانون المقارن، تصدر عن جمعية القانون المقارن العراقية، العدد ٦، بغداد، ١٩٩٦.

٥. هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن، الخلفيات والمحددات، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ٣٧، ٢٠١٩.

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. سميرة شرايطية، اثر العامل التنموي على البيئة الامنية للدولة الفاشلة(دراسة عبر اقليمية)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٧/٢٠١٨.

٢. علاء الدين زردومي، التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣.

٣. علي كفسي، التدخلات العسكرية الفرنسية في افريقيا من ٢٠١١ الى ٢٠١٦، رسالة ماجستير، كلية العوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر٣، ٢٠١٧.

رابعا: الوثائق الدولية:

١. ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٥.

٢. النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨.

٣. وثائق مجلس الامن الدولي، الجلسة العامة (٦٥٦٥) لسنة ٢٠١١، الوثيقة (S/PV.6565).

خامساً: المنشورات الدولية:

١. تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام ٢٠١٩، الطبيعة المتغيرة للعمل، منشورات البنك الدولي ، واشنكن، ٢٠١٩.

٢. تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، مسؤولية الحماية، نيويورك، ٢٠٠١.

٣. تقرير عن الاهداف الانمائية للألفية، منشورات الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٠.

٤. تقرير لجنة الامن الانساني، امن الانسان الان، حماية الناس وتمكينهم، الامم المتحدة، نيويورك،٢٠٠٣.

٥. مستقبلنا المشترك، اعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة د. علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، العدد ١٤٢، الكويت، ١٩٨٩.

٦. مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب، مكتب الامم المتحدة المعني بالجرمة والمخدرات، تقرير عام ٢٠١٧.

٧. نحو تحقيق نمو قابل للاستقرار، تعاف في الاجل القريب وتحديات في الاجل البعيد، منشورات صندوق النقد الدولي، واشنطن،٢٠١٧.

٨. الهيئة الدولية لمراقبة المخدِرات، تقرير عام ٢٠١٨.

سادسا: المصادر الاجنبية:

1. Daniel Thürer, The Failed Stat and International Law, International Review of the Red Cross, no. 836 ,1999.
2. Georg Sorensen, "development in Fragile/Failed States", paper delivered at the Failed States Conference at Purdue University, April 08.11,1999.
3. Gerald Helman, Steven Ratner, Saving Failed States, Foreign Policy, winter 1992-1993.
4. H.B. Danesh, Human Needs Theory Conflict and Peace, in the encyclopedia of peace psychology, edited by denial j. Christie, volume1 A-EM, Black well publishing ltd,uk,2012.
5. Ivan Briscoe, Pamela Kalkman, The new criminal powers, The spread of illicit links to politics across the world and how it can be tackled, Netherlands Institute of International Relations ‘Clingendael', 2016.
6. Jeffery Record, Failed States and Casualty Phobia : implications for force structure and technology choices, occasional paper No.18,USA :center for strategy and technology, October 2000.
7. OECD, States of Fragility 2015 Meeting Post 2015,Ambitions, Paris,2015.
8. Robert Rotberg, Failed States in a World of Terror, Foreign Affairs, vol. 81, no4, 2002.
9. Robert Rotberg, The Failure and Collapse of Nation-states: Breakdown, Prevention, and Collapse’, in Robert Rotberg, ed., When States Fail: Causes and Consequences. Princeton, NJ: Princeton University Press,2004.
10. Rosa Ehrenreich Brooks, « Failed States, or State as a Failure », The University of Chicago Law Review, Vol. 72, no. 4, 2005.
11. Sonja Grimma, Nicolas Lemay-Hébertb, Olivier Nay, Fragile States, introducing a political concept, Third World Quarterly, Vol. 35, No. 2,London,2014.

12. SUR, Serge. "Sur les Etats défaillants", Commentaire, no 112, hiver 2005 -2006.
13. Susan.E, Rice, Global Poverty ,weak states and Insecurity. Washington, Brookings global Economy and development,2007.
14. United Nations Trust Fund for Human Security 2009 ;Human security in theory and practice: An Overview of the Human security concept and the United Nations trust fund Human security. New York,2009.
15. Vincent Chapaux, "Réussite, Fragilité, Faillite: Les états de l'Etat dans les discours politiques et les discours.
16. Wiheln Heitmeyer, Historical and International Perspectives on Violence in Modern Societies, Business media spring science, USA, 2011.
17. William Zartman, Collapsed State, The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority, Lynne Rienner Publishers, Colorado,1995.

سابعا: مصادر الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنت)

١. احمد بشار، سوريا ما بين الدولة الهشة والفاشلة
https://sadaalshaam.net/2015/10 تاريخ الزيارة ٢٥/٥/٢٠٢٠.

٢. صندوق دعم السلام ومجلة فورين بوليسي
https://web.archive.org/web/20181018014635/http://library.fundforpeac.org/fsi17-launchinvite تاريخ الزيارة ٢٨/٥/٢٠٢٠.

٣. صندوق السلام https://fundforpeace.org/ تاريخ الزيارة ٣٠/٥/٢٠٢٠.

Sources :

First: Books:

1. Ibrahim Al-Badawi, Samir Al-Maqdisi, Interpretation of the Arab National Democratic Deficit, 1st edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2011.
2. Ihsan Muhammad Hassan, Advanced Social Theories, An Analytical Study in Contemporary Social Theories, Wael Publishing House, Amman, 2005.
3. Enas Saadi Abdullah, The Cold War: A Historical Study of US-Soviet Relations, 1st Edition, Ashurbanipal Books, Baghdad, 2015.

4. Paul Koral, Alexander Irwin, Nandi Krishnan, Daniel Gson Mahler, and Tara Vishwanath, Fragility and Conflict, On the Front Lines of the War Against Poverty, World Bank, Washington, 2020.
5. Jamal Hamdan, The Strategy of Colonialism and Liberation, 1st edition, Dar Al-Shorouk, Cairo, 1983.
6. Hussein Hanafi Omar, International Interference in State Affairs under the Pretext of Protecting Human Rights, 1st edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2014.
7. Khadija Arafa Muhammad Amin, Human Security, Concept and Application in the Arab and International Reality, 1st Edition, Naif Arab University for Security Sciences, 2009.
8. Khader Zakaria, Dependency is the main impediment to development, within the book Sociology of Development, authored by Mahita Sultan Al-Essa, Khader Zakaria, Kutum Ali Al-Ghanim, Al-Ahali for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, 1999.
9. Saud Al-Saadi, The Failed State and the Inevitable Collapse, without a place of publication, 2016.
10. Abdel Aziz Mohamed Sarhan, The New International Order and International Legitimacy, Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo, 1996.
11. Alaeddin Hussein Makki Khammas, The Use of Force in Contemporary International Law, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1988.
12. Alaa Abdel Hamid Abdel Karim, The Role of the United Nations in Settling the Syrian Crisis, 1st Edition, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2018.
13. Ali Ahmed Jalali, Afghanistan, Challenges of Transition to Peace, 1st edition, Emirates Center for Research and Strategic Studies, Abu Dhabi, 2012.
14. Francis Fukuyama, Building the State, the Global System and the Problem of Governance and Administration in the Twenty-First Century, Translated by Mujab Al-Imam, Obeikan Publishing, Riyadh, 2007.
15. Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, Basic Concepts in International Relations, Gulf Research Center, Dubai, United Arab Emirates, 2008.
16. Muhammad Al-Majzoub, Public International Law, Al-Halabi Human Rights Publications, 2003.
17. Maurice DeVergies, Political Institutions, translated by George Saad, 1st Edition, University Institute for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1992.

18. Noam Chomsky, The Failed State, the Abuse of Force, and the Attack on Democracy, translated by Sami Al-Kaaki, 1st edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Lebanon, 2007.
19. Noam Chomsky, Wars of Terror (The United States, the Breaking Hawks in the Face of Justice and Democracy), translated by Nour Al-Asaad, 1st Edition, Publications Company for Distribution and Publishing, Lebanon, 2006.
20. Hurd Grady, Great Powers and Strategic Stability in the Twenty-First Century, Competing Visions of the World Order, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2013.

Second: Research and Periodicals:

1. Hamdi Abdel Rahman, The Fragile State, Democratic Transition in Africa, Journal of Democracy, Issue 560, 2014.
2. Ziyad Youssef Hamad, The Syrian Crisis (2011-2018), Political Attitudes Magazine, Arab Democratic Center, Berlin, Issue 6, 2018.
3. Muhammad Yunus Yahya Al-Sayegh, The Right to Legal Defense and the Permissibility of the Use of Force in International Relations, Al-Rafidain Journal of Law, Volume 9, Issue 34, 2007, University of Mosul, Iraq.
4. Mishkat Sabih al-Mu'min, The Interference between the Rules of International Law and Contemporary Relations, Journal of Comparative Law, published by the Iraqi Comparative Law Society, No. 6, Baghdad, 1996.
5. Hani Musa, The Crisis of the State in Yemen, Backgrounds and Determinants, Arab Policy Journal, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Issue 37, 2019.

Third: Theses and university dissertations:

1. Samira Sharayeteh, The Impact of the Development Factor on the Security Environment of the Failed State (a cross-regional study), Ph.D. thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Batna, Algeria, 2017/2018.
2. Aladdin Zardoumi, Foreign Interference and its Role in Overthrowing the Gaddafi Regime, Master Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Kheidar Biskra, Algeria, 2013.
3. Ali Kefsi, French military interventions in Africa from 2011 to 2016, Master Thesis, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3, 2017.

Fourth: International Documents:

1. The Charter of the United Nations of 1945.

2. The Statute of the International Criminal Court of 1998.
3. Documents of the UN Security Council, plenary session (6565) for the year 2011, document (S/PV.6565).

Fifth: International Publications:

1. World Bank Development Report 2019, The Changing Nature of Work, World Bank Publications, Washinkin, 2019.
2. Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty, The Responsibility to Protect, New York, 2001.
3. Report on the Millennium Development Goals, United Nations Publications, New York, 2010.
4. Report of the Human Security Committee, Human Security Now, Protecting and Empowering People, United Nations, New York, 2003.
5. Our Common Future, prepared by the World Commission for Environment and Development, translated by Muhammad Kamel Aref, reviewed by Dr. Ali Hussein Hajjaj, World of Knowledge Series, National Council for Culture, Arts and Literature, Issue 142, Kuwait, 1989.
6. The problem of drugs, organized crime, illegal financial flows, corruption and terrorism, United Nations Office on Drugs and Crime, 2017 report.
7. Towards achieving stable growth, recovery in the short term and challenges in the long term, International Monetary Fund publications, Washington, 2017.
8. International Narcotics Control Board, Report 2018.

Sixth: Foreign Sources:

1. Daniel Thuerer, The Failed Stat and International Law, International Review of the Red Cross, no. 836, 1999.
2. Georg Sorensen, "Development in Fragile/Failed States", paper del reported at the Failed States Conference at Purdue University, April 08.11,1999.
3. Gerald Helman, Steven Ratner, Saving Failed States, Foreign Policy, winter 1992-1993.
4. H.B. Danesh, Human Needs Theory Conflict and Peace, in the encyclopedia of peace psychology, edited by Daniel J. Christie, volume1 A-EM, Black well publishing ltd, uk, 2012.
5. Ivan Briscoe, Pamela Kalkman, The new criminal powers, The spread of illicit links to politics across the world and how it can be tackled, Netherlands Institute of International Relations ‘Clingendael’, 2016.
6. Jeffery Record, Failed States and Casualty Phobia: Implications for Force Structure and Technology Choices, occasional paper No.18, USA: Center for Strategy and Technology, October 2000.

7. OECD, States of Fragility 2015 Meeting Post 2015, Ambitions, Paris, 2015.
8. Robert Rotberg, Failed States in a World of Terror, Foreign Affairs, vol. 81, no4, 2002.
9. Robert Rotberg, The Failure and Collapse of Nation-states: Breakdown, Prevention, and Collapse', in Robert Rotberg, ed., When States Fail: Causes and Consequences. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.
10. Rosa Ehrenreich Brooks, "Failed States, or State as a Failure," The University of Chicago Law Review, Vol. 72, no. 4, 2005.
11. Sonja Grimma, Nicolas Lemay-Hébertb, Olivier Nay, Fragile States, introducing a political concept, Third World Quarterly, Vol. 35, No. 2, London, 2014.
12. SUR, Serge. "Sur les Etats defaillants", Commentaire, no. 112, hiver 2005-2006.
13. Susan E, Rice, Global Poverty, weak states and Insecurity. Washington, Brookings global economy and development, 2007.
14. United Nations Trust Fund for Human Security 2009; Human security in theory and practice: An Overview of the Human security concept and the United Nations trust fund Human security. New York, 2009.
15. Vincent Chapaux, "Réussite, Fragilite, Faillite: Les etats de l'Etat in les discours politics et les discours."
16. Wiheln Heitmeyer, Historical and International Perspectives on Violence in Modern Societies, Business media spring science, USA, 2011.
17. William Zartman, Collapsed State, The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority, Lynne Rienner Publishers, Colorado, 1995.

Seventh: Sources of the International Network of Information (Internet)

1. Ahmed Bashar, Syria Between the Fragile and the Failed State https://sadaalshaam.net/2015/10 Date of visit 5/25/2020.
2. Peace Support Fund and Foreign Policy Magazine https://web.archive.org/web/20181018014635/http://library.fundforpeac.org/fsi17-launchinvite Visited 5/28/2020.
3. Peace Fund https://fundforpeace.org/ Date of visit 5/30/2020.